الأمم المتحدة

E/CN.7/2007/9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 January 2007
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢ إلى ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة:
متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة

تنفيذ مبادرة ميثاق باريس

تقرير المدير التنفيذي

ملخّص

أُعد هذا التقرير عملا بقرار لجنة المخدرات ٥/٤٩ المعنون "مبادرة ميثاق باريس"، الذي أعربت فيه اللجنة عن تأييدها اقتراح الاتحاد الروسي الداعي إلى أن يعقد في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مواصلة لمبادرة ميثاق باريس، مؤتمر دولي على المستوى الوزاري بشأن طرق المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا؛ وشجّعت المؤتمر الدولي على تقييم التقدّم المحرز في إطار مبادرة ميثاق باريس وفي البنى الموجودة من أجل تحسينها أو مواءمتها مع الاحتياجات الحالية؛ وطلبت إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، رهنا بتوافر الموارد من خارج الميزانية، أن يسهّل تنظيم المؤتمر وعقده وأن يقدّم تقريرا بهذا الشأن إلى لجنة المخدرات في دورتها الخمسين. وعُقد المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان في موسكو من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويتضمن التقرير موجزا عن جوانب المؤتمر الرئيسية. وترد نتائج المؤتمر، التي تجسّدت في إعلان موسكو، ضمن مرفق الوثيقة A/61/208-S/2006/598.

* E/CN.7/2007/1.

080207 V.07-80120 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدّمة	١-٥	٣
ثانيا- مبادرة ميثاق باريس	٦-١٣	٤
ثالثا- المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان	١٤-١٧	٨

أولا- مقدّمة

١- أكّدت لجنة المخدرات مجدّدا في قرارها ٥/٤٩، المعنون "مبادرة ميثاق باريس"، الالتزامات التي تعهّدت بها الدول الأعضاء في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (مرفق قرار الجمعية د إ ٢/٢٠)، والذي اعترفت فيه الدول الأعضاء بأن مكافحة مشكلة المخدرات العالمية مسؤولية عامة ومشتركة، وأعربت عن اقتناعها بوجوب التصدي لها في إطار متعدد الأطراف. كما رحّبت اللجنة في ذلك القرار بمبادرة ميثاق باريس المنبثقة من بيان باريس (مرفق الوثيقة S/2003/641) الذي صدر في نهاية المؤتمر المعني بطرق تهريب المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي عقد في باريس يومي ٢١ و٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، وأحاطت علما بتقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعنون أفغانستان: مسح الأفيون، ٢٠٠٥،[1] ولاحظت بقلق الدلائل الأخيرة على احتمال حدوث زيادة في الزراعة في مناطق عديدة.

٢- وأعربت اللجنة في القرار ذاته عن دعمها لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي على مواجهة الخطر المتربص بالمجتمع الدولي بسبب الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون في أفغانستان والاتجار غير المشروع بالأفيون، مرحّبة بسلسلة من المبادرات الإقليمية المتخذة في هذا المجال.

٣- وأعربت اللجنة، فضلا عن ذلك، عن تأييدها اقتراح الاتحاد الروسي الداعي إلى أن يعقد في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، مواصلة لمبادرة ميثاق باريس، مؤتمر دولي على المستوى الوزاري بشأن طرق تهريب المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا؛ وشجّعت المؤتمر الدولي على تقييم التقدّم المحرز في إطار مبادرة ميثاق باريس وفي البنى الموجودة من أجل تحسينها أو مواءمتها مع الاحتياجات القائمة؛ ودعت جميع الأطراف المعنية إلى المشاركة النشطة في المؤتمر؛ وطلبت إلى المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، رهنا بتوافر الموارد من خارج الميزانية، أن يسهّل تنظيم المؤتمر وعقده وأن يقدّم تقريرا بهذا الشأن إلى لجنة المخدرات في دورتها الخمسين.

٤- وعُقد المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان، في موسكو من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وهدف المؤتمر إلى عدة أمور منها استعراض تنفيذ مبادرة ميثاق باريس واستخلاص استنتاجات وتحديد أهداف لمزيد من الجهود المشتركة.

(1) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أفغانستان: مسح الأفيون ٢٠٠٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).

٥- ويقدّم هذا التقرير معلومات عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان. ويتضمن مرفق الوثيقة A/61/208-S/2006/598 معلومات بشأن إعلان موسكو الذي تمخّض عنه المؤتمر.

ثانيا- مبادرة ميثاق باريس

٦- وقّع أكثر من ٥٥ بلدا ومنظمة ميثاقا في باريس خلال المؤتمر المعني بطرق تهريب المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، الذي عُقد في باريس في ٢١ و٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.[2] واتفقت تلك البلدان والمنظمات على تدابير متسقة للحد من الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية عبر غرب آسيا ووسطها وعبر أوروبا، وعلى الحاجة إلى تشديد الإجراءات المتخذة لمراقبة الحدود وإنفاذ القوانين وتنسيقها بصورة أفضل. ودُعي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) إلى العمل كآلية للتبادل وإلى توفير معلومات شاملة عن أولويات العمل في أشد البلدان تضررا وتحليل تلك الأولويات.

٧- وتولى المكتب قيادة أعمال متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر باريس من خلال مشروع يحمل عنوان "مبادرة ميثاق باريس" التي تسهل المشاورات المتعلقة بمكافحة المخدرات على مستويي الخبراء والسياسة العامة. وفي إطار هذه المبادرة، أنشئت آلية جديدة على الإنترنت لتنسيق المساعدة التقنية المقدّمة في مجال مكافحة المخدرات، وهي الآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة (انظر الفقرة ١١ أدناه).[3] وعلاوة على ذلك، أنشئت في المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في طشقند، وحدة للتنسيق والتحليل تقدّم باستمرار إلى الشركاء في ميثاق باريس أحدث المعلومات والبيانات والتقارير عن أنشطة مكافحة المخدرات في آسيا الوسطى.

٨- ومنذ استهلال مبادرة ميثاق باريس، نُظمت تسعة اجتماعات مائدة مستديرة لكبار الخبراء في مجال إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات، ركّز كل واحد منها على منطقة جغرافية أو موضوع بعينه: فالأول ركّز على طريق البلقان (عُقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛ وركّز الثاني على جمهورية إيران الإسلامية (عُقد في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣)؛ وركّز الثالث على بلدان آسيا الوسطى (عُقد في طشقند في نيسان/أبريل ٢٠٠٤)؛

(2) مرفق الوثيقة S/2003/641.

(3) يمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بمبادرة ميثاق باريس والآلية المؤتمتة لمساعدة الجهات المانحة في موقع المبادرة على الشبكة العالمية (www.paris-pact.net).

وركّز الرابع على الاتحاد الروسي (عُقد في موسكو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤)؛ وركّز الخامس على باكستان (عُقد في إسلام أباد في آذار/مارس ٢٠٠٥)؛ وركّز السادس مجدّدا على جمهورية إيران الإسلامية (عُقد في طهران في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)؛ وركّز السابع على جنوب شرقي أوروبا (عُقد في إستنبول، تركيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)؛ وركّز الثامن على التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات والاستخبارات بين أفغانستان والبلدان المجاورة لها (عُقد في دوشانبي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦)؛ وركّز التاسع على الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (عُقد في الدوحة في أيار/مايو ٢٠٠٦). وجرى في هذه الاجتماعات تحليل قضايا الاتجار بالمواد الأفيونية وأنشطة مكافحة المخدرات في البلدان ذات الأولوية وتحديد طرق الاتجار الناشئة. وأوصى المشاركون أيضا باتخاذ تدابير محددة لتحسين التدابير الحالية في مراقبة الحدود وإنفاذ القوانين، فضلا عن الإجراءات التصحيحية المراد أن تتخذها الحكومات المعنية والجهات المانحة والمكتب.

٩- وفي عام ٢٠٠٦، عُقد اجتماع المائدة المستديرة الأول للخبراء بشأن موضوع التعاون عبر الحدود بين بأفغانستان والبلدان المجاورة لها، يومي ١٠ و١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وأوصى المشاركون باتخاذ إجراءات تشمل تشجيع عقد اجتماعات تنفيذية بصورة منتظمة بين الموظفين الأفغان والباكستانيين العاملين في مجال إنفاذ القوانين؛ وتعزيز إعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢؛[4] وتنفيذ مهام مشتركة للتقييم في المناطق الحدودية؛ والتعجيل بتشغيل المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى؛ وتحسين التعاون الاستراتيجي والعملي عبر الحدود؛ وزيادة التنسيق في مهام مراقبة الحدود بين الأجهزة الوطنية أو الشركاء الوطنيين؛ وتحقيق التكامل بين تيسير التجارة ومراقبتها؛ وتعزيز مكاتب الاتصال الحدودية؛ وتنفيذ إجراءات مراقبة السلائف في المعابر الحدودية الرئيسية. ومنذ انعقاد اجتماع المائدة المستديرة، اتخذ المكتب خطوات لتنفيذ تلك التوصيات، فقد أنشأ قناة اتصال مع الحكومة الأفغانية، ولا سيما مع وزارة مكافحة المخدرات، لتبادل المعلومات بشأن الآلية التي أنشئت استجابة لإعلان كابل بشأن علاقات حسن الجوار؛ وقدّم المساعدة لأنشطة جهاز مكافحة المخدرات في طاجيكستان وجرى تحسين المراكز الحدودية بين أفغانستان وطاجيكستان في إطار مشروع قام بتنفيذه المكتب؛ وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وقّعت أفغانستان والصين مذكّرة تفاهم أكّدت في جزء منها على ضرورة اضطلاع الصين والبلدان المجاورة الأخرى بدور أكبر في مكافحة الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات في المنطقة.

(4) مرفق الوثيقة S/2002/1416.

١٠- وعُقد اجتماع المائدة المستديرة الثاني للخبراء لعام ٢٠٠٦ لفائدة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الدوحة، يومي ٢٢ و٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦. وحدد المشاركون الإجراءات التالية: تعزيز التعاون عبر الحدود وإدارتها؛ وتشجيع تقنيات التسليم المراقَب؛ وتحسين تبادل المعلومات والاستخبارات؛ ووضع تدابير لمراقبة السلائف؛ ومكافحة غسل الأموال. واتفق المشاركون على ضرورة إعطاء الأولوية لإرساء إجراءات للتعاون عبر الحدود ومبادئ توجيهية للاتصال بين الوحدات المتخصصة في مكافحة المخدرات على الحدود؛ ووضع برامج تدريبية مشتركة لفائدة الموظفين العاملين في مجال إنفاذ القانون وموظفي الجمارك وتنفيذها؛ واستخدام الكلاب في الموانئ البحرية؛ وتشجيع الاستخدام الملائم لعمليات التسليم المراقَب؛ وإنشاء مركز خليجي للاستخبارات الجنائية؛ وتنظيم اجتماعات مشتركة على المستوى التنفيذي بين أفغانستان والبلدان المجاورة لرسم خطة عمل مشتركة واستراتيجية عملية لمنع تدفق أنهيدريد الخل وغيره من السلائف إلى أفغانستان؛ فضلا عن تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة وسائر الاتفاقات الدولية لمكافحة غسل الأموال.

١١- وتتيح الآلية المؤتمتة مساعدة الجهات المانحة، للشركاء في ميثاق باريس أحدث آلية لتنسيق مساعدة المانحين، حيث تتميز بأداء لا يضاهيه أي حل من الحلول البرمجية الموجودة لقواعد البيانات. فهي توفر حاليا، في جملة أمور، تخزين وثائق المشاريع والملفات والصور والاحتفاظ بها إلكترونيا، ويمكنها القيام ببحوث ووضع رسوم بيانية وجداول بمجرد الضغط على أحد الأزرار. وتقوم الآلية تلقائيا بإنذار مستخدميها عند احتمال وقوع تكرار في الأنشطة. وتحتوي الآلية على معلومات عن أكثر من ٨٧٣ مشروعا بشأن مكافحة المخدرات في أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والاتحاد الروسي وبلدان آسيا الوسطى وجنوب شرقي أوروبا، حسب تقارير المكتب. ولا يتجاوز عدد البلدان والمنظمات الدولية التي عينت جهات وصل وطنية تابعة لها، ٢٢ بلدا و٥ منظمات دولية.

١٢- وجرى تقييم مبادرة ميثاق باريس بشكل مستقل على يد مستشار خارجي في أيار/مايو ٢٠٠٦. وقدّم تقرير التقييم النهائي حجة مقنعة لتمديد المبادرة إلى ما بعد عام ٢٠٠٦. وورد في التقرير أن النتيجة الرئيسية التي انتهى إليها المشروع هي قبول البلدان والمنظمات المشاركة بالمسؤولية المشتركة قبولا صريحا مقرونا بالاعتراف بالدور التنسيقي الذي يضطلع به المكتب. وبفضل المبادرة، بدأت البلدان تظهر قدرا أكبر من الاستعداد للإقرار بمواطن الضعف التي تشوب عمليات المراقبة والإجراءات التي تقوم بها، ولطلب التوجيه من جهات أخرى. وقد ساعد تقاسم المعلومات بصورة تعاونية بعيدة عن المواجهة البلدان على تطوير استراتيجياتها الوطنية في مجال مراقبة المخدرات ومراجعتها بناء على

الخبرات التي يتقاسمها معها الشركاء الآخرون. وأقر التقييم بأن ميثاق باريس يسهم بشكل كبير في توثيق التعاون والتنسيق بين مشاريع المساعدة وأنشطتها في البلدان المتضررة من تهريب الهيروين من أفغانستان. ويعود أغلب الفضل في نجاح ميثاق باريس إلى مشاركة فئة شديدة التنوع من المنظمات، التي قبلت جميعها بتحمل المكتب المسؤولية العامة عن التنسيق. وأورد التقييم بشكل واضح أنه في حالة التخلي عن الهياكل الأساسية التي تدعم ميثاق باريس ووضع حد لمشروع الميثاق، سيكون آنذاك من الضروري وضع بنية جديدة ومشابهة للإبقاء على الحوار البنّاء الذي انبثق من خضم المنتديات المعقودة في إطار هذا الميثاق. وأيد التقييم، فضلا عن ذلك، فكرة الآلية المؤتمتة وتصميمها، واتفق مع الرأي القائل بأنها تتيح فرصة فريدة لتقديم تقييم آني إلى الجهات المانحة والبلدان المستفيدة عن الاحتياجات من المساعدة وأولوياتها. وعلاوة على ذلك، كان تقييم عمل وحدة التنسيق والتحليل في طشقند إيجابيا. وعموما، فقد انتهى التقييم إلى أن مبادرة ميثاق باريس قد نجحت في تحسين التنسيق والتعاون، لا سيما بين المكتب والمنظمات الدولية، وبين البلدان المستفيدة من المساعدة. ومع أن التنسيق بين البلدان المانحة لم يحرز تقدّما ملحوظا، فسوف يتحسن الوضع عندما تتاح الآلية المؤتمتة لجميع المستخدمين المسجلين ويقوم هؤلاء باستخدامها بصورة منتظمة.

١٣- وعقد الفريق التشاوري بشأن السياسات الخاصة بميثاق باريس اجتماعه الرابع في فيينا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بحضور أزيد من ١٠٠ مشارك من ٣٢ بلدا و٨ منظمات دولية. وبعد استعراض الاستنتاجات التي توصل إليها اجتماعا المائدة المستديرة للخبراء المعقودان في عام ٢٠٠٦، دعا المشاركون إلى تنفيذ سلسلة من الإجراءات لتعزيز تدابير مراقبة الحدود وإنفاذ القوانين في أفغانستان والبلدان المجاورة لها والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وحدّد المشاركون أيضا المجالات التي ستركز عليها اجتماعات المائدة المستديرة للخبراء جغرافيا ومواضيعيا في عام ٢٠٠٧. وأعرب الفريق التشاوري عن تأييده القوي لمواصلة مبادرة ميثاق باريس واتفق على اتخاذ سلسلة من التدابير ووضع ستة أهداف لزيادة فعالية المرحلة الثانية من المبادرة (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ولتوجيهها توجيها عمليا، وفيما يلي تلك الأهداف: (أ) زيادة تركيز ميثاق باريس على المجال العملي؛ (ب) كفالة رصد أولويات عمل ميثاق باريس وتتبعها بفعالية وكفاءة؛ (ج) الدعوة إلى اتباع نهج متوازن تجاه قضايا المخدرات؛ (د) تعزيز القدرات التحليلية المتعلقة بمكافحة المخدرات في المنطقة؛ (ه) ضمان استخدام أوسع نطاقا للآلية المؤتمتة واستدامتها؛ (و) البحث عن التآزر وتعزيز الشراكات مع الفاعلين المعنيين على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي.

ثالثا- المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان

١٤- قام الاتحاد الروسي، في إطار ترؤسه لمجموعة الدول الثماني، بتوفير أموال من خارج الميزانية لاستضافة المؤتمر الوزاري الثاني المعني بطرق تهريب المخدرات من أفغانستان (الذي عُقد في موسكو من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦)، بالتعاون مع المكتب، لزيادة تعزيز عملية ميثاق باريس وصياغة تدابير فعّالة لمكافحة تهريب المخدرات من أفغانستان وتقديم توصيات بشأنها. وجرى عموما تقييم إيجابي للتقدّم المحرز في تنفيذ مبادرة ميثاق باريس، وأُعربَ عن تأييد خاص لمواصلة آلية ميثاق باريس التشاورية.

١٥- وقام المندوبون خلال المؤتمر بتكوين ثلاثة أفرقة عاملة لاستعراض (أ) مراقبة الحدود وتهريب المخدرات والسلائف؛ (ب) التعاون الإقليمي والدولي؛ (ج) القضايا الصحية والاجتماعية. وانتهى المؤتمر إلى عدد من التوصيات، منها بوجه خاص اتفاق أعضاء المجتمع الدولي قاطبة على ضرورة مواصلة الجهود لدعم أفغانستان في مكافحة زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج المواد الأفيونية والاتجار بها بطرق غير مشروعة. وتم الإعراب عن تشجيع قوي لدعم اتفاق أفغانستان[5] وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكومة الأفغانية في مجال مكافحة المخدرات. وتم الإقرار بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها لإقامة نظام حديث وفعّال لإدارة الحدود. وجرى التركيز أيضا على ضرورة اتباع نهج متوازن عند تناول قضايا عرض المخدرات والطلب عليها على حد سواء.

١٦- وأعيد التأكيد على أهمية الاضطلاع بأنشطة فعّالة في مجال إنفاذ القوانين وجمع الاستخبارات والإجراءات العملية سواء عبر الحدود أو على المستوى الإقليمي. وجرى التسليم بإمكانية اضطلاع المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى بدور أساسي في هذا الصدد. وحث المؤتمر المشاركين على التعجيل باتخاذ إجراءات تضمن انتقال المركز إلى المرحلة العملية في أقرب وقت ممكن. واتُّفق في المؤتمر على ضرورة بذل المزيد من الجهود على الصعيد الدولي فيما يتصل بمسألة مراقبة السلائف. وتم التشجيع على تبادل المعلومات بشأن تسريب السلائف، عبر تعاون وثيق مع مجلس التعاون الجمركي (المعروف أيضا باسم المنظمة العالمية للجمارك) والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وعلاوة على ذلك، اتُّفق على تعزيز الجهود المبذولة في مجال مكافحة غسل الأموال والفساد. وجرى التأكيد في هذا الصدد على أهمية العمل الذي يقوم به فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال

(5) مرفق الوثيقة S/2006/90.

والمجموعة الأوروبية – الآسيوية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال.

١٧- وأوصى المؤتمر أيضا بأن تعطي الدول الأعضاء الأولوية لتنفيذ السياسات المتصلة بالجوانب الصحية في استخدام العقاقير، بما في ذلك تعاطي الهيروين. وأُبرزت، فضلا عن ذلك، الحاجة إلى ضمان خفض مستدام لزراعة خشخاش الأفيون والاتجار بالأفيون بصورة غير مشروعة. واختُتم المؤتمر بالتأكيد على أن مناقشات المؤتمر وتوصياته ستكون عنصرا هاما في عملية "باريس – موسكو" ودعما لمواصلة مشروع ميثاق باريس الذي يقوده المكتب. ويتضمن مرفق الوثيقة A/61/208-S/2006/598 إعلان موسكو الذي تمخّض عنه المؤتمر.